

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الكريم المنان، والصلاة والسلام على النبي
العدنان، وعلى آله وصحابه وأتباعه عُمد الإسلام والإيمان.

وبعدُ، فالفقه الإسلامي مجال فكر اجتهادي نشأ بالنصوص
الشرعية، وتطور مع الوقائع العملية، وتأصل عند المذاهب
المعتمدة. وقد طبعته منذ النشأة سنة الاختلاف والتفاوت في النظر
الاجتهادي بين الفقهاء، سواء فقهاء المذهب الواحد أم فقهاء
المذاهب المختلفة؛ فكان أن تقابلوا في وجهات نظرهم، مقابلات
لم تَعَدَم في نتائجها من تحسين النظر وتجويد الفهم وتحرير
الاجتهاد. لكن هذه المكالمات بين الفقهاء تأثرت بظروف
وملايسات حالت دون الاستفادة المثلى من التناظر الفقهي،
وأسرت الجدل الفقهي في نطاق إثبات المذهب المؤلف وإبطال
الرأي المخالف.

وموضوع البحث الذي أقدمه هنا هو في أساسه استشعار لهذه
المحدودية في نتائج التناظر الفقهي، بسبب المنطق الذي حكم تلك
المناقشات والحوارات بين فقهاء الإسلام، الذي ظل متبَعاً في
مجمله لمنطق الجدل؛ حيث يُتَغَيَّا به إلزام السائل أو إفحام

المجيب. وهي طريقة نزع -وهنا تبدأ دعوى البحث- أن مصدرها آتٍ من منطق الجدل الأرسطي، الذي وُضع سبيلًا وارتياضًا للوصول إلى طريق البرهان مفتاحًا للمعرفة اليقينية؛ بيد أنه منطق لا يظهر أنه مسعف في المعرفة الشرعية، لا لأننا نرفض الآلية الخارجية بإطلاق كلاً؛ ولكن للخصائص الذاتية التي تتسم بها المادة الفقهية والمنهجية الأصولية.

بناء على هذا المنطلق؛ سنسعى إلى البحث عن منطق «بديل» يجعل التناظر الفقهي أكثر فائدة وأقرب إلى متطلبات العصر وإلى أفهام صنوف المتلقين، حتى نؤسس لمكانة ثابتة متميزة لفقهنا الإسلامي في واقع عصري معقد، لا يكاد يُذكر فيه الفقه إلا بما يُحسب عليه.

والسؤال الذي ستدور عليه مباحث هذا الموضوع: هل صحيح أن جدل الفقهاء لم تتحقق منه الفوائد المرجوة، وإذا كان ذلك كذلك فما هي أسباب هذه المحدودية؟ ثم ما هي السبل الكفيلة بتحسين التناظر الفقهي واستثماره في بناء خطاب فقهي إسلامي يتسم بالمشروعية مع المعقولة مع المقبولة؟

الجواب عن هذه الإشكالية سيكون باقتراح منطق للحوار الفقهي يبتعد عن مشاكل منطق الجدل وما فرضه من قيود على التناظر الفقهي، ويقدم ملامح جديدة تعالج الانسداد المستشعر في المناظرة الفقهية؛ دون أن نتهم العقل أو التراث الفقهيين بصفات نقص ذاتية، تحتاج منه إلى انسلاخ من مكوناته الأصلية وتقمص

استعارات أجنبية ربما لا تزيد السُّداد إلا إغلاقاً والثُّلمة انفتاحاً .
ولتوضيح الإشكالية أشير إلى أنَّ البحث له ثلاثة متعلّقات :

- مادة المناظرة الفقهية : باعتبار أدلة المسائل التي تجري فيها ومرارتها .

- طريقة المناظرة الفقهية : باعتبار منطق التناظر والجدل فيها .

- نتيجة المناظرة الفقهية : باعتبار آثارها في تحقق المسائل العلمية والعملية .

وبالجملة فدعوى البحث : استشعارُ انسداد في منطق الجدل الفقهي ، وغايته : الانفتاح على منطق الحوار الفقهي ، ومسلكه : إبراز حيثيات التعليل الفقهي . وقضية التعليل الفقهي لها أهمية بالغة في فهم المنطق الفقهي ، باعتبار التناظر مجالاً مناسباً للإدلاء بكافة أدلة المسألة ، وإيضاح أوجه الاستدلالات الراجعة ، والرد على الاعتراضات المحتملة . أريد أن أقول : إنَّ دراستنا للتناظر الفقهي لن تنحصر في طريقته أجدلية هي أم حوارية فحسب ؛ ولكن ستتسع لتنظر في تعليل الأحكام الفقهية ، وتتفقد نتائج هذا التناظر على مستوى المتناظرين والمتلقين .

أما خطة الجواب فإنها تفصلت في فصلين ؛ أولهما : عن المناظرة الفقهية بمنطق الجدل : بحثنا خلاله عن بعض مفاهيم الجدل الأرسطي ، وما أضافه الفلاسفة المسلمون في تداولهم لهذه المفاهيم . ثم انتقلنا إلى الجدل الفقهي لفهم العلاقة بينه وبين الجدل الأرسطي ؛ فحاولنا فهم منطلقاته بتطرقنا لعلم الخلافات

وما تأسس عليه من أصول جعلت التناظر الفقهي ينطلق من الجزئيات ويسير نحو الكليات، ووقفنا في الأخير على مآخذ اعتبرناها منشأ الانسداد في أفق المناظرة الفقهية. بعد ذلك عرضنا نماذج جدلية من فقه الزواج لنرى من خلالها مدى صحة وواقعية المآخذ المستشعرة.

وقد كان الفصل الأول كله توطئة للفصل الثاني عن المناظرة الفقهية بمنطق الحوار: الذي ابتدأ بمباحث عن نظرية الحجاج والحوار في المنطقيات المعاصرة؛ حاولنا من خلالها الدخول إلى منطقيات الخطاب الفقهي، ثم الكشف في مطلب محوري عن ملامح منطق الحوار الفقهي، وتتميمًا للفائدة تطرقنا إلى الوضع الحجاجي للمدرسة الفقهية المالكية من خلال بعض أصولها التداولية والتحاورية التي اعتبرناها مجالاً لإعمال الملامح المقترحة للمنطق الحواري. ثم أفتوت حاجة التنظير إلى التطبيق فجئت بنماذج لكيفية إجراء التناظر الفقهي على المنطق الحواري، من أحكام الزواج أيضًا.

بعد فهم إشكالية الموضوع وطريقة البحث فيه، يحسن بنا في هذا التقديم الإشارة إلى الدراسات السالفة لهذه الإشكالية وما أنتجته في الموضوع. إجمالاً، لم أقف على دراسة للمسألة نفسها سوى أطروحة بعنوان: القول الأصولي المالكي ومناهج الحجاج للدكتور إدريس غازي بن محمد، حاول فيها المزج بين النظر الأصولي والنظر المنطقي في الاستدلال الفقهي، ولم يتعرض فيها

لمجال التناظر. ثم مؤلف نفيس على وجازته للدكتور طه عبد الرحمن بعنوان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، وهو كما دل عليه عنوانه وإن أصّل لفكرة التحوار وملاءمتها للتناظر في المجال الإسلامي؛ فقد فحص ذلك في المناظرة الكلامية. والأقرب فيما اطلعت عليه إلى موضوع هذا البحث فصول من كتاب منطق الكلام للدكتور حمو النقاري، وفصول من كتاب اللسان والميزان للدكتور طه عبد الرحمن.

وبالرغم من قلة المراجع في الموضوع بعينه، مما اضطرني إلى المراوحة بين كتب التراث الفقهي الأصولي وكتب المنطق الحواري والحجاج؛ فقد حاولت اقتحام الموضوع مع تهيبي منه لمعرفتي بخطورته وقصور مؤهلاتي عنه؛ إلا أنني أنبّه على أنّ ملامح المنطق الحواري التي كانت غاية البحث ليست بدعاً في التراث الإسلامي، بل لعلها موجودة كامنة في الممارسة الفقهية، ليس لنا إلا أن نكشف عنها وننظر إليها بمنظار منطقي حجاجي معاصر لنحاول تأصيلها وتجديدها. ويبقى هذا البحث برمته باكورة في مجال جديد، لم أجد فيه مؤلفاً مستقلاً أعتمده أساساً في بناء مباحث الموضوع؛ لهذا فإنني أضعه اقتراحاً يستحث التقويم والتسديد من لدن الأساتذة والباحثين المهتمين.

والشكر موصول لأستاذي الكريم المشرف على هذا البحث الدكتور إبراهيم مشروح، أستاذ المنطق بمؤسسة دار الحديث

الحسنية، على ما أولاه من عناية واقتراحات وتوجيهات يسرت لي العمل على إعداد هذا البحث الذي نلت به شهادة التأهيل في المؤسسة. والحمد لله أولاً وآخراً^(١).

(١) كما أتوجه بالشكر الخالص لأستاذتي الدكتورة فريدة زمرد، أستاذة علوم القرآن بالمؤسسة، التي كانت سبباً في نشر هذا البحث، فجزاها الله خيراً.